

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٨٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

## الدور التشريعي الخامس عشر - العقد العادي الاول الجلسة الاولى

### جلسة يوم الثلاثاء الواقع في ٥ حزيران ١٩٨٤

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرات النواب المحترمين يتل مرسوم دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية. فتلي المرسوم التالي نصه:

#### مرسوم رقم ١٦٤١ دعوة مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية

ان رئيس الجمهورية، بناء على الدستور، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى - يدعى مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية تبدأ في اول حزيران ١٩٨٤ وتستمر لغاية ١٦ تموز ١٩٨٤.

المادة الثانية - يحدد برنامج اعمال هذه الدورة الاستثنائية بما يلي:

- مناقشة البيان الوزاري.

- مشروع موازنة عام ١٩٨٤.

- مشاريع القوانين، المحالة على مجلس النواب والتي ستحال عليه.

- سائر مشاريع القوانين والاقتراحات والنصوص التي يقرر مكتب المجلس طرحها على المجلس بعد درسها من اللجان النيابية المختصة.

المادة الثالثة - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعيدا في ٣٠ أيار ١٩٨٤

الامضاء: امين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رشيد كرامي

الرئيس: ورد الى الرئاسة اقتراحان يتعلقان باقرار الموازنة العامة لعام ١٩٨٤ وقطع حساب الموازنة العامة لعام ١٩٧٩ كل بمادة وحيدة.

يتل اقتراح القانون المعجل المكرر للتصديق على قطع حساب الموازنة العامة لعام ١٩٧٩ بمادة وحيدة.

فتلي الاقتراح التالي نصه:

### اقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة: صدق مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني ومكتب الحبوب والشمندر السكري الملحقين لعام ١٩٧٩ المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٤٨ تاريخ ١/٢٥/١٩٨٤ كما اقرته لجنة المالية والموازنة. ويعمل بهذا القانون فور نشره.

بيروت في ١٩٨٤/٠٦/٠٥

منير ابو فاضل

الرئيس: من يوافق على اعطاء اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

- اكثرية -

الرئيس: اعطي اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت.

- اكثرية -

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون معروض على التصويت بالمناداة بالاسماء

فنودي حضرة النواب المحترمين باسمائهم.

- اكثرية -

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية كما اقرته لجنة المال والموازنة وخالف النواب السادة: ناظم القادري، نصري المعلوف، حسن الرفاعي.

يتل اقتراح القانون المعجل المكرر للتصديق على الموازنة العامة والموازنات الملحقة والجداول المرفقة لعام ١٩٨٤ المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٥١ تاريخ ١٩٨٣/٩/٢٦ كما عدلته لجنة المالية والموازنة النيابية.

فتلي اقتراح القانون المعجل المكرر.

### اقتراح قانون معجل مكرر

مادة وحيدة - صدق مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقمة والجداول المرفقة لعام ١٩٨٤ المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٥١ تاريخ ١٩٨٣/٩/٢٦ كما عدلته لجنة المالية والموازنة النيابية. ويعمل بهذا القانون فور نشره.

١٩٨٤/١٠/٠٥

توفيق عساف، فريد جبران، بيار حلو، ميشال ساسين، حميد دكروب، رينه معوض، عبده عويدات، صالح الخير، لويس ابو شرف، راشد الخوري، فؤاد لحد، علي الخليل، يوسف حمود، فؤاد نفاع، هاشم الحسيني، رفيق شاهين، طلال المرعبي، مخايل الضاهر.

الرئيس: من يوافق على اعطاء اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

- اكثرية -

الرئيس: اعطي اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت.

- اكثرية -

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون معروض على التصويت بالمناداة بالاسماء

فنودي حضرة النواب المحترمين باسمائهم.

- اكثرية -

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية كما عدلته لجنة المالية والموازنة وخالف النواب ناظم القادري، حسن الرفاعي، نصري المعلوف.

الرئيس: يتل ملخص محضر التصديق على مشروع قانون قطع الحساب لعام ١٩٧٩ ومشروع قانون الموازنة

العامة والموازنات الملحقمة لعام ١٩٨٤ بمادة وحيدة.

فتلي الملخص التالي:

في مستهل الجلسة المنعقدة بتاريخ الخامس من حزيران ١٩٨٤ الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء، صدق المجلس على مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني ومكتب

الحبوب والشمندر السكري الملحقين لعام ١٩٧٩ كما اقتره لجنة المالية والموازنة بمادة وحيدة. ومشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه والجداول المرفقة لعام ١٩٨٤ كما عدلته لجنة المالية والموازنة النيابية بمادة وحيدة. الرئيس: صدق محضر اقرار مشروع الموازنة لعام ١٩٨٤ ومشروع قطع الحساب لعام ١٩٧٩ بمادة وحيدة.

### مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني ومكتب الحبوب والشمندر السكري الملحقين لعام ١٩٧٩

المادة الاولى - يقطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية اليانصيب الوطني ومكتب الحبوب والشمندر السكري الملحقين عن سنة ١٩٧٩ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقرها ديوان المحاسبة.

أولاً: قطع حساب الموازنة العامة

أ - الواردات الفعلية

- الحقوق المترتبة خلال السنة من الضرائب ورسوم وحاصلات ٢٤٣٠٦٦١٣٠٣،٦٦ وعائدات

- بقايا الضرائب والرسوم المدورة عن السنين السابقة. الخ... ٤٢٥٤١٢٩٥٩،٥٦

### تقرير لجنة المالية والموازنة حول مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٤٤٨ والمعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧٩

بتاريخ يوم الثلاثاء الواقع في ١٠ نيسان ١٩٨٤ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة رئيس اللجنة النائب رينه معوض وحضور عدد من السادة النواب اعضاء اللجنة ومثل وزير المالية مدير عام الوزارة الدكتور خطار شبلي وذلك لمناقشة مشروع القانون المين اعلاه والمتعلق بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧٩. وبعد أن اطلعت اللجنة على تفاصيل مشروع قانون قطع الحساب صدقته كما ورد بالاجماع وهي ترفعه الى المجلس النيابي الكريم راجية اقراره. بيروت في ١٠/٤/١٩٨٤

مقرر لجنة المالية والموازنة

النائب حميد دكروب

## تقرير لجنة المال والموازنة

### حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٨٤

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

كانت الحكومة قد احوالت على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٨٤ بموجب المرسوم ١٠٥١ تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٨٣ وفور احوالته الى لجنة المالية والموازنة بدأت بدرسه ومناقشته بمعدل ثلاث جلسات اسبوعيا كان اولها بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣ وآخرها بتاريخ ١٠/٠٤/١٩٨٤.

ايها السادة، رغم الظروف التي تعرفون، اتسمت دراسة مشروع الموازنة بالجدية والمسؤولية التي يملئها الواجب الوطني، وأتت مناقشته ودراسته بحضور الوزراء المعنيين واعضاء اللجان المختصة مناسبة لاستعراض أوضاع مختلف الوزارات والادارات العامة والوقوف على ما آلت اليه حالها بسبب الاحداث التي مر ويمر بها لبنان ونتيجة للمداولة والبحث مع المسؤولين وضعت اللجنة تصورات لتنشيط وتحريك الوزارات والادارات العامة لتصبح على الاقل قادرة على تلبية حاجات المواطنين الملحة والضرورية لمتابعة دورة الحياة وتخفيف المعاناة التي يروح تحت عبئها المواطن، ترجمت بشكل توصيات ارسلت الى الحكومة آمليين ان تاخذ بها لتفي بالغاية المنشودة.

حضرات الزملاء،

في كل عام ومنذ تسع سنوات نقف امامكم متمنين واعدين بأن تكون الموازنة في السنين المقبلة موازنة انطلاق تتوافق مع تطلعاتنا المستقبلية لبناء الوطن وانمائه محققة طموحات المواطنين منسجمة مع التعبير العملي لمفهوم الموازنة في تجسيد سياسة الدولة الانمائية والاجتماعية، ولكن الاسباب التي منعتنا في السابق من تحقيق هذه الآمال ما زالت قائمة والموازنة لهذه السنة ايضا ما زال يغلب عليها الطابع الاستمراري لذلك فان تقريرنا هذا سيكون مقتضبا يتناول باختصار مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٨٤.

اولا: مشروع الموازنة العامة:

بلغت الارقام الاجمالية لشروع موازنة عام ١٩٨٤ كما عدلتها لجنة المالية والموازنة ٢,٤٢٢,٠٠٠,٠٠٠ موزعة كما يلي. الخ..